ديوانية: اللاجئون والمجتمعات المستضيفة في مواجهة الفكر المتطرف

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، أذار2021

تأتي هذه الورقة كنتاج لديوانية بعنوان " اللاجئون والمجتمعات المستضيفة في مواجهة الفكر المتطرف". مبادرة ديوانيات هي إحدى مبادرات معهد غرب آسيا وشمال افريقيا وشبكة المدن القوية في الأردن والتي تهدف الى تنظيم سلسلة حلقات نقاشية من شأنها البحث في آفاق إنضاج الخطاب العام، وتبادل الأفكار والخبرات، وإيجاد الفرص المتعلقة في برامج محاربة الفكر المتطرف، وبناء التضامن والسلم المجتمعي في كل من محافظات إربد والكرك والزرقاء.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA Institute

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كليا أو جزئيا وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الإتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

إعداد: روعة معمر

طبع في عمان، الأردن
جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن 2021©
صنع في الأردن

قائمة المحتويات

ديوانية: اللاجئون والمجتمعات المستضيفة في مواجهة الفكر المتطرف..... 2
دور المبادرات العالمية في مكافحة الفكر المتطرف: رسالة عمان وأسبوع الوئام كنموذج 3
المجتمعات المستضيفة للاجئين: السياق الأمني الأردني في الوقاية من الفكر المتطرف..... 4
دور منظمات المجتمع المدني في توفير مساحات آمنة للاجئين وانعكاسها على الأمن الإنساني في المنطقة 6
مداخلات المشاركين/ات 8

ديوانية: اللاجئون والمجتمعات المستضيفة في مواجهة الفكر المتطرف

مقدمة

نفذت شبكة المدن القوية ومعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا يوم الإثنين الموافق 15 شباط 2020 جلسة حوارية "ديوانية" افتراضية تحت عنوان: " اللاجئون والمجتمعات المستضيفة في مواجهة الفكر المتطرف". شارك في الديوانية ممثلين عن جهات حكومية وأهلية ودينية ومدنية متنوعة، قدموا خلالها استعراضًا للآثار المترتبة على أزمات اللجوء والدول المستضيفة بما يتعلق في مواجهة والوقاية من العنف والتطرف الذي قد يتولد بسبب هذه الآثار. كما تم استعراض دور المؤسسات في الحد من نشوء الفكر المتطرف بجميع أشكاله، وقام المتحدثين بوضع عدد من التوصيات السياساتية المتعلقة بهذا الشأن. ثم قام فريق المعهد بصياغة محاور الجلسة واختيار المتحدثين بناءاً على توصيات قدمتها شبكة الوقاية المجتمعية في اربد، وقام بتيسير الجلسة عضو شبكة الوقاية المجتمعية في محافظة اربد الأستاذ محمد عفان.

لقد كان العديد من اللاجئين ضحية الإرهاب والتطرف العنيف مما أضطرهم لترك بلادهم والاحتماء في بلدان أخرى يعيشون فيها بعيداً عن الرعب والدمار، فازداد القلق حول العديد من اللاجئين المستضعفين ممن يجب حمايتهم حتى من اتهام البعض لهم بأنهم متطرفين أو كانوا جزءاً من جماعات إرهابية. كما ويجب توعية المجتمعات المستضيفة بكل ما يتعلق بالوقاية من الفكر المتطرف ونشر مفاهيم التسامح وقبول الآخر لخلق حالة من السلم والتماسك المجتمعي بين هذه المجتمعات المستضيفة واللاجئين للوصول لمجتمعات منيعة خالية من العنف وقادرة على مواجهة هذه الأفكار الغير سوية. كما أن توفير كافة احتياجات اللاجئين بالإضافة إلى حماية الفئات المستضعفة ممن هم عرضة للاستغلال والتهميش هو أحد أهم أدوات إدماجهم في المجتمعات وتحقيق الألفة فيما بينهم مما يمنع نشوب وتطور النزاعات.[1]

يستعرض هذا الملخص السياساتي أبرز النقاط التي قدمها المتحدثين خلال الديوانية، ويوثق الملاحظات التي وردت من قبل المشاركين وأعضاء شبكات الوقاية المجتمعية في ثلاث محافظات أردنية: اربد والكرك والزرقاء. وقد تم تصنيف محاور الديوانية إلى ثلاث:

- دور المبادرات العالمية في مكافحة الفكر المتطرف: رسالة عمان وأسبوع الوئام كنموذج.
- المجتمعات المستضيفة للاجئين: السياق الأمني الأردني في الوقاية من الفكر المتطرف.
- دور منظمات المجتمع المدني في توفير مساحات آمنة للاجئين وانعكاسها على الأمن الإنساني في المنطقة.

"ديوانيات" هي إحدى مبادرات معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وشبكة المدن القوية في الأردن والتي تهدف الى تنظيم سلسلة حلقات نقاشية من شأنها البحث في آفاق إنضاج الخطاب العام، وتبادل الأفكار والخبرات، وإيجاد الفرص المتعلقة في برامج محاربة الفكر المتطرف، وبناء التضامن والسلم المجتمعي في كل من المحافظات المشمولة في المشروع. شبكة المدن القوية هي إحدى برامج معهد الحوار الاستراتيجي المدعومة من الحكومة الهولندية ويتم إدارتها في الأردن – وبالشراكة مع وزارة الإدارة المحلية – من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

[1] محضر رسمي: الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير القانونيين في منطقة حوض البحر المتوسط، مع التركيز بصفة خاصة على ملتمسي اللجوء السوري. الأمم المتحدة، 2015.
https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/70/PV.60.

الديوانية

تحدث الدكتور عبدالله عقيل، أمين عام وزارة الأوقاف وباحث في مجال التطرف والإرهاب والإعلام الإسلامي ومجال الوقف الإسلامي وله دور في تطوير قوانين الوقف الإسلامي، كما عمل كمدير للدائرة القانونية في وزارة الأوقاف ومستشار معالي الوزير، له أكثر من عشرين بحث وهو محكم ومحاضر في معهد الملك عبدالله لإعداد الدعاة وبرنامج رسالة عمان، عن المحور التالي:

دور المبادرات العالمية في مكافحة الفكر المتطرف: رسالة عمان وأسبوع الوئام كنموذج

أشار الدكتور عبدالله عقيل إلى عدد من النقاط نوردها كما جاءت، وهي:

- وزارة الأوقاف باعتبارها الوزارة المعنية بشؤون الدعوة الإسلامية تؤمن أن هذه الدعوة يجب أن تقوم على أسس لا تقتصر فقط على مسألة تدريس الفقه الإسلامي إنما تتطرق إلى مسائل الفكر الإسلامي، خاصة أنه خلال العقود الأخيرة الماضية تم استخدام الأفكار الإسلامية كذريعة لتأجيج الأوضاع السياسية أو الطائفية في سبيل إشعال الحروب في المنطقة. ومن هذا المنطلق قامت وزارة الأوقاف بالعديد من المؤتمرات والندوات والمحاضرات والبحوث لتوعية المجتمع وبالأخص الشباب، وهم الفئة المستهدفة في هذا المجال. تقوم هذه الدروس والأبحاث جميعها على أسس علمية صحيحة سواء كانت مستمدة من أحكام الفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية أو علوم التربية والسياسة وعلم الإجتماع السياسي وعلم النفس السلوكي وغيرها من العلوم ذات العلاقة. قامت وزارة الأوقاف خلال هذه الفترة بجمع العديد من الأبحاث وصياغتها عبر منظومات دراسية تم تدريسها في العديد من الجامعات التابعة لوزارة الأوقاف، كما وقامت هذه المؤسسات والمعاهد التابعة للوزارة ومن خلال مرافق الوزارة المختلفة ببث هذه الأفكار لمواجهة الفكر المتطرف.

- عند التحدث عن قضية اللاجئين ووزارة الأوقاف والمبادرات العالمية في مكافحة الأفكار المتطرفة، يجدر الإشارة أن اللاجئ بالعادة هو شخص تعرض لمحنة ومعاناة كبيرة، ولكن ليس كل شخص يتعرض لهذه المحنة يصبح متطرف؛ إن البيئة المحيطة بالأفراد تلعب دوراً هاماً في تأهيل الشخص الذي لديه ميول للتطرف والعنف للدخول في معترك الأفكار المتطرفة أو التيارات المنحرفة.

- تتعدد الأسباب التي قد تؤدي بالأفراد للتطرف فمنها أسباب نفسية واجتماعية واقتصادية وغيرها، وقد يكون سبب واحد كفيل بجرف العديد نحو التطرف والتطرف العنيف. إن اللاجئ بالعادة هو شخص كان آمناً مستقراً في بيئة آمنة يملك فيها قوت يومه أو أحياناً ما يزيد عن قوت يومه؛ أي أنه مكتفي مالياً ومعيشياً إلا أنه بين ليلة وضحاها أصبح لا يملك شيئاً، وبالنسبة لردة الفعل عند هذا الشخص فقد تختلف بحسب إن كان صاحب شخصية إيجابية فبالتالي يتقبل الوضع الجديد ويتعايش معه ويحاول من خلاله إيجاد فرص جديدة، أما الشخص المحبط اليائس أو الشخص الذي لديه بالأصل حالة نفسية أو اجتماعية أو خلل معين ممكن أن يتعرض مباشرة ويكون له توجه نحو التطرف الديني والجريمة. إن التطرف هو الخروج عن المألوف في أي اتجاه حتى من الناحية الاقتصادية فقد يصبح مثلاً محتال، وقد يكون أيضاً متنمراً يلجأ إلى الأساليب المنحرفة لكسب المال وكل هذا قد يخلق لديه ميول للتطرف وبيئة مناسبة لممارسة هذا التطرف.

- إن دور منظمات المجتمع المدني سواء كانت محلية أو دولية هو أن تسد حاجة هذا اللاجئ بحيث أنه لا يصبح مضطر لأي من السلوكيات العنيفة أو اللاأخلاقية لكسب العيش، وأغلب هذه المنظمات أهدافها إنسانية بحتة والدور الإنساني هذا هدفه أن يبعد عن الشخص إمكانية التفكير بالسلوك المنحرف أو السلوك المتطرف، أما بالنسبة للمنظمات والجمعيات التي كانت أهدافها سياسية بعض الشيء فلم تدم كثيراً في مخيمات اللاجئين.

تحدث الدكتور عمر الرداد، خبير أمن استراتيجي ومحاضر في مكافحة الإرهاب وتدريب منظمات المجتمع المدني، ومدرب في دورات متخصصة في التحليل الأمني والأمن الإنساني والقضايا موضع الاهتمام لهيئات العمل الإنساني والمنظمات غير الحكومية. وهو أيضاً محاضر في الأمن الاستراتيجي ودور أجهزة المخابرات في الأمن الوطني. كاتب مقالات سياسية وأمنية في قضايا الشرق الأوسط، تنشر في مواقع عربية وأجنبية من بينها معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في المحور التالي:

المجتمعات المستضيفة للاجئين: السياق الأمني الأردني في الوقاية من الفكر المتطرف

وتحت هذا المحور كانت أبرز الملاحظات التي أوردها الدكتور عمر كما يلي:

- عند الحديث عن السياق الأمني في الوقاية من الفكر المتطرف لا بد من البدأ بقضية المفاهيم المتعلقة بالفكر المتطرف والتطرف العنيف والإرهاب والراديكالية والإسلاموية؛ إذ أنه كثيراً ما يحدث في الدراسات الأمنية والأكاديمية خلط حاد جداً بين هذه المفاهيم ويبدو أن الحدود الفاصلة بينهما لا زالت بعيدة المنال حتى اللحظة، وهذا لم ينتج عن مشكلة في الترجمة العربية بل هو موجود ومعترف فيه داخل أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيما يتعلق بتعريف التطرف العنيف إذ أننا عندما نقول أن هناك تطرفاً عنيفاً يعني أن هناك بالمقابل تطرفاً غير عنيف، لكن اتفق اصطلاحاً أن أقرب مفهوم للتطرف العنيف والفكر المتطرف هو ما نعرفه بالرديف المباشر للإرهاب إذ أن التطرف كما هو معلوم هو مجموع الأفكار المتشددة التي يلتزم بها الفرد أو الجماعة لأسباب ومرجعيات دينية أو وطنية أو قومية، وهذه الأسباب تجعل هذا الشخص أو تلك المجموعة متشددة وتوصف حسب قاموس اللغة العربية بالغلو والتطرف، بمعنى أنها تختار التفسيرات الأكثر تشدداً من بين خيارات عديدة لتفسير النصوص الدينية أو أي نصوص أخرى ليس بالضرورة أن تكون دينية.

- يجدر الإشارة إلى أنه التصق مفهوم التطرف والتطرف العنيف بالإسلام والمسلمين تحديداً في الغرب بعد أحداث 11 سبتمبر وما نتج عنه مما يعرف بالتنظيرات الفكرية والأكاديمية وحتى بالدوائر الأمنية مفهوم الإسلاموفوبيا، الذي انتشر في الغرب ويعني التخويف من الإسلام وربط الإرهاب مباشرة به، وهذا ربما يكون فيه جانب من الصحة إذا أخذنا فقط التفسيرات التي يعتمدها الإرهابيون لكن بالمقابل هذه المصطلح لا يستوي ولا يستقيم عندما نعرف أن هناك إرهاباً تمارسه جماعات يمينية متطرفة لا تنتمي إلى الإسلام وإنما تنتمي إلى أديان مختلفة وهو ما يعرف اليوم على سبيل المثال في أوروبا بالنازيين الجدد الذين يمارسون أعمالاً إرهابية. وحتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية هناك الكثير من الجماعات التي تستند إلى رؤى دينية وأيدولوجيات مختلفة تتخذ على إثرها مواقف عدائية من المهاجرين القادمين من أستراليا وأوروبا وغيرها من المناطق.

فيما يتعلق بالتجربة الأردنية والسياق الأمني للوقاية من الفكر المتطرف، وهذا يعيدنا للمصطلحات؛ إن المواجهة مرتبطة بالإرهاب والعمليات التي تجري على الأرض بمعنى أنه عندما تكون هناك عملية في أي منطقة في الأردن ويجري التعامل معها عملياتياً وأمنياً من قبل الأجهزة الأمنية والمعنية سواء من قبل المخابرات أو الأمن العام أو القوات المسلحة أو بالتشارك بينهم تكون هذه مواجهة. أما الوقاية فهي الإجراءات التي تسبق الوصول بالمتطرفين إلى أن يتحولوا إلى إرهابيين وينضموا للمنظمات الإرهابية ويقتنعوا أن العمل أصبح خارج اللسان أو الفكرة بإطار التطرف وأنه لا بد من ضرورة عمل مادي مسلح بشكل فردي أو جماعي منظم بمعنى التخطيط لتنفيذ عمليات ضد أهداف محددة تستهدف ترويع المدنيين وإظهار ضعف الدولة بصيغة أو بأخرى.

- في الأردن يوجد مؤسسة تشاركية تضم مؤسسات الدولة الأردنية المختلفة تسمى مجلس السياسات الوطني، هذا المجلس يضم مندوبين عن مؤسسات مختلفة، فيه أعضاء ثابتون وأعضاء يحضروا بناءاً على طلب أعضاء المجلس حسب القضية التي يتم مناقشتها. هذا المجلس يعقد اجتماعاته بالعادة في مركز الأزمات الوطني ويترأسه جلالة الملك عبدالله الثاني -حفظه الله ورعاه- ويضم وزارة الداخلية ووزارة الثقافة ووزارة الخارجية ووزارة الأوقاف ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والعديد من الوزارات، لكل وزارة مندوب وأحياناً

حسب طبيعة القضية التي يتم مناقشتها أو حسب الموضوع يكون مستوى الحضور، إذ يتم إبلاغهم بالموضوع مسبقاً للنقاش والخروج بتوصيات. هذا المجلس في عام 2014 أقر ما يسمى بالخطة الوطنية لمواجهة التطرف وظلت حبيسة الأدراج وسرية بالاتفاق مع الوزارات والمؤسسات المعنية . فدور دائرة المخابرات العامة والأمن الوطني ليس كما يعتقد الكثير أنه التدخل فقط في اللحظة التي يقع فيها الإرهاب أو أنها تقوم بجمع معلومات مسبقة عن هذه العمليات، إنما إن الدائرة من خلال العديد من ضباطها ودوائرها المعنية تشترك مع كثير من مؤسسات الدولة في وضع الخطط وتبدي رأيها في الخطط المطروحة بالتنسيق إما مع القوات المسلحة أوالأجهزة الأمنية والوزارات. وبالنسبة للخطة الوطنية لمواجهة التطرف العنيف قامت الحكومة بتشكيل لجنة لمكافحة التطرف ووضعت لها إطاراً مرجعياً في عام 2014 وأعلن عنها في الصحف المحلية وهي الآن منشورة إلكترونياً أعلن عنها عام 2016، هذه الخطة تضمنت 3 محاور رئيسية:

- المحور الثقافي
- المحور الديني
- المحور المرتبط بالديمقراطية وحقوق الإنسان

تم إنجاز الكثير تحت هذه المحاور وقدمت العديد من الوزارات مقترحات لمواجهة التطرف والتطرف العنيف بمعنى كيفية الحيلولة دون وصول المتطرفين ليصبحوا عناصر إرهابية وتمكينهم من القيام بعمليات تستهدف الأمن الوطني بشكل شامل. على صعيد المحور الثقافي الديني هناك رسالة عمان[2] وغيرها من الأدبيات الرسمية الأردنية التي صدرت بالإضافة لإصدارات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية التي ترتكز حول أفكار ومضامين جوهرية منها تأصيل ثقافة التسامح باعتبارها ثقافة إسلامية أصيلة بالإضافة إلى أن خطابات جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم -حفظه الله ورعاه- في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والبرلمان الأوروبي وغيرها ركزت على فكرة تسامح الدين وأن الإرهابيين ليسوا جزءاً من الإسلام ولا يمثلون الدين، وتم وصفهم ضمن الأدبيات الأردنية بالخوارج وهذا مرتبط بمنطلقات فكرية وفقهية حول مقاصد الشريعة الإسلامية أو ما يسموه الأصوليون بالمقاصد الكلية للدين وهي حفظ ديانة الناس وأنفسهم وعقولهم ونسلهم وأموالهم. أما فيما يتعلق بالمحور الثاني وهو المحور الديمقراطي، فالرؤيا الأردنية تستند إلى مقاربة مضمونها أنه كلما غابت الديمقراطية كلما ازدهرت ثقافة العنف. الأيدولوجيا ربما تأخذ وزناً نسبياً أعلى من غيرها وقد يقال عن الإرهابيين أنهم فقراء أو مجانين أو أسباب سيكولوجية متعددة لكن ثبت أنه كلما ازدادت مساحات الديمقراطية كلما قلت مساحات التجنيد والإنضمام للجماعات المتطرفة خاصة وأن تحقيقات عديدة أثبتت أن الملتحقين بالجماعات الإرهابية كانوا يعانون من ظروف كبت وكانوا يعيشون في مجتمعات مغلقة لا تتمتع بأدنى درجات الحرية.

- إن وزارة الأوقاف من أكثر الوزارات والمؤسسات التي تعمل على مواجهة التطرف من خلال مؤسساتها المختلفة وقد أنجزت العديد من المبادرات والمشاريع، أيضاً الأجهزة الأمنية الأخرى على صعيد التعامل مع العائدين في مراكز الإصلاح وهذا بند واسع وموضوع يتم العمل عليه من قبل الشرطة ومن خلال مراكز الإصلاح وإعادة تأهيل المعتقلين وإعادة تغيير القناعات الموجودة لديهم. واليوم بدأت بعض الجامعات والمؤسسات في الأردن ومنها كلية الدفاع الوطني التابعة لجامعة مؤتة بمنح ماجستير في دراسات الإرهاب ومكافحة التطرف.

- إن التجربة الأردنية ليست تجربة مكتملة 100% ويعتريها بعض النواقص في الجوانب الإجرائية والتنظيمية والتنفيذية على أرض الواقع، لكن بالنهاية هي تجربة يسجل لها في الإطار العربي والإطار الإسلامي أنها تجربة متقدمة، والأجهزة الأمنية لا تعلن دوماً عن كافة العمليات الإرهابية التي تحدث لأسباب عديدة منها عدم ترويع الناس، فلا تعلن عن عدد العمليات التي يتم احباطها وهي أضعاف مضاعفة لما يتم تنفيذه.

وقام الأستاذ فهد العقيلي، باحث اجتماعي ومنسق مشاريع ومساعد مدير في جمعية التكافل الخيرية ، ومدرس لغة إنجليزية في مركز مكاني، بتمويل من اليونيسف وبالشراكة مع مؤسسة نهر الأردن وبتنفيذ من جمعية التكافل

[2] رسالة عمان، 2004.
https://ammanmessage.com/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86/?lang=ar

الخيرية. وهو أيضاً باحث وجامع بيانات لدعم دراسة بحثية مع جامعة ولاية ميشيغان (MSU) والمركز العالمي للبحوث الصحية بعنوان "استخدام الهندسة الإنسانية لحل عوائق التباعد الاجتماعي في التدخلات الإنسانية مع اللاجئين: مقارنة بين لبنان وتركيا والأردن"، بتناول المحور الثالث وهو:

دور منظمات المجتمع المدني في توفير مساحات آمنة للاجئين وانعكاسها على الأمن الإنساني في المنطقة

وتحت هذا المحور كانت أبرز الملاحظات التي تم تقديمها من قبل الأستاذ فهد كما يلي:

- تتحمل الدول بالأساس مسؤولية اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بحماية جميع الأشخاص المقيمين على أراضيها وذلك في نطاق قيامها بواجباتها الإيجابية لضمان الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية وبقية الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية الأخرى. وفي طبيعة الحال يبذل الأردن كغيره من الدول المستضيفة للاجئين جهوداً عظيمة في محاربة كافة الظواهر السلبية التي تؤدي إلى انتهاك الحقوق ودمار المجتمعات، وما الفكر المتطرف والغلو والتطرف العنيف إلا إحدى هذه الظواهر التي تحظى باهتمام الدولة الأردنية وأجهزتها الأمنية؛ لأنها من أهم الأسباب المؤدية إلى الإرهاب، الجريمة النكراء التي لا يمكن أن نربطها بجنسية أو دين أو عرق والذي دمر بلداناً كثيرة وانتهك حقوق وحريات الملايين من الناس. إن باب الفكر المتطرف وقع فيه كثير من الناس ضلت فيها أفهامهم وزلت فيها أقلامهم وأقدامهم وبسببهم انحرفت عشرات الآلاف من الشباب ذكوراً وإناثاً فذهبوا ضحايا في دول الثورات والحروب، ولا شك أن السعي للحفاظ على الأمن في المجتمعات وتعزيزه حاجة فطرية وضرورة وطنية مجتمعية ويجب على الجميع التعاون للحفاظ على الأمن وتعزيزه ومحاربة الجهل والغلو والفكر المتطرف وما ينتج عنهممن آثار مدمرة. لا شك بأن منظمات المجتمع المدني في الأردن يجب أن تؤدي دورها بفاعلية وتحمل رسالة مواجهة التحديات ومحاربة كافة الظواهر السلبية التي تقود البلاد والأفراد إلى مستقبل أسود.

- مفهوم الأمن الإنساني ورسم الرابط بينه وبين منظمات المجتمع المدني: الأمن يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير، وقد تغير هذا المفهوم وتعقد بسبب التراكم التاريخي وتعقد الظاهرة الإنسانية، ويعرفه البعض على أنه أمن الإنسان من الخوف أو العنف أو التهميش والحاجة التي تتأتى من الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي وتعرفه لجنة الأمن الإنساني على أنه حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى بحقوق وحريات الإنسان؛ لذلك يعد المجتمع بكافة مؤسساته المدنية وأفراده طرفاً فاعلاً في استقرار هذا المجتمع والتصدي لأي أزمة أو طارئ قد يواجهه. وبات لا يخفى على أحد أن مؤسسات المجتمع المدني المحلية غدت طرفاً مؤثراً بغض النظر عن مدى فعالية بعضها حيث تساهم في استقرار المجتمع الأردني وتنميته نتيجة تدفق مئات اللاجئين خلال فترة زمنية قصيرة بسبب الاضطرابات السياسية في المنطقة المحيطة، حيث بلغ عدد اللاجئين المقيمين في الأردن والمسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى منتصف شهر تشرين الثاني 752 ألف لاجئ ويعيش ما يقارب 84% منهم في مجتمعات مستضيفة خارج المخيمات، مما أدى إلى تحول وضع اللاجئين إلى أزمة ممتدة للمجتمعات المحلية.

- استقر غالبية اللاجئين السوريين في بعض أفقر المناطق في شمال الأردن حيث تستضيف محافظات عمان واربد والمفرق أكثر من 76% من جميع اللاجئين السوريين في الأردن. وبات لا يخفى على أحد أيضاً أن اللجوء والنزوح أصبح مسألة إنسانية اجتماعية عالمية. وفي ظل ما سبق وواقع ما تم ذكره من أزمة اللجوء وما فرضته من تحديات اقتصادية واجتماعية وتنموية وضغط على البنى التحتية جاءت الحاجة الملحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في دفع ومساندة جهود مؤسسات الدولة الأردنية الحكومية والقيام بواجبها الوطني في مواجهة الأزمات الذي يحتم عليها تقديم الخدمات الإنسانية للاجئين وتنفيذ البرامج والأنشطة الكفيلة بالحد من آثار وأضرار أزمة اللجوء ومواجهة التحديات التي فرضت على المجتمعات المستضيفة.

- تنوعت مشاركات مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة أزمة اللجوء لتتضمن المساعدة بتقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية وتأمين التجهيزات والمعدات الخاصة بالإغاثة والإسعاف كتوفير الخيام ومراكز الإيواء وتوفير المتطوعين وتأهيلهم للقيام بالخدمات المطلوبة وتنفيذ برامج التوعية والتدريب وتنفيذ الأنشطة التي استهدفت اللاجئين في شتى المجالات. وكان لهم دور محوري في التواصل مع أجهزة الدولة والتخطيط واتخاذ الاجراءات في بعض الحالات القانونية فكما نعلم أن بعض اللاجئين هربوا من الحرب دون وثائق قانونية تحميهم أو تعرف بشخصيتهم، فقامت المؤسسات بأداء دور الوسيط بين المجتمعات المستضيفة والوافدة للتخفيف مما يمكن أن يؤدي إليه الظرف من حساسيات بين الطرفين.

- إن جمعية التكافل الخيرية نموذج حي أدى دوراً مميزاً في توفير المساحات الآمنة والخدمات الإنسانية للاجئين. جمعية التكافل الخيرية هي إحدى منظمات المجتمع المدني الأردنية تأسست عام 2010 في مدينة الرمثا على يد مجموعة من التجار الشباب وأدت وما زالت تؤدي دورها في تقديم الخدمات الإنسانية للاجئين والمجتمعات المستضيفة وكانت من أولى منظمات المجتمع المدني التي استقبلت اللاجئين بحكم موقع إدارتها مدينة الرمثا المدينة الحدودية مع سوريا منذ بداية الأزمة السورية. بعد أن قام أحد أهل الخير بوقف سكن لإيواء اللاجئين في مدينة الرمثا، ومع تزايد عدد اللاجئين أسست التكافل الخيرية بالتشارك مع الجهات الرسمية أول مخيم للاجئين في الأردن وهو معروف حالياً بمخيم الحديقة في مدينة الرمثا شمال الأردن والذي ما زال يحتضن اللاجئين حتى الآن. ولم تكتف التكافل الخيرية بالوقوف عند ذلك فانطلقت من خلال معايشتها للأزمة ودراسة حالات الأسر اللاجئة لتجد أن هناك حاجة ماسة لتقديم الرعاية الصحية للعديد من الحالات المرضية والإصابات بين اللاجئين السوريين. فبدأ مجموعة من الشباب المتطوعين المتخصصين بتقديم الرعاية الطبية لهذه الحالات، لتنطلق الجمعية نحو تأسيس مركز التكافل الصحي عام 2013 بتبرع من المتبرعين وعقد اتفاقيات مع المنظمات المحلية والدولية كمنظمة الصحة العالمية لنجد أمامنا الآن صرحاً طبياً مميزاً يقدم خدماته من خلال ما يزيد عن 14 عيادة اختصاص ومختبر طبي مجهزة بأعلى معايير، لاستخدام المجتمع المحلي واللاجئين على حد سواء. كما يتم تحويل الحالات المرضية المعقدة والتي تحتاج إلى تدخلات جراحية كبرى إلى المستشفيات المتخصصة. ومع استمرار معايشة هذه المنظمة لواقع اللاجئين في شمال الأردن واكتشاف وجود حالات مستضعفة من النساء والأطفال بلا إعالة، جهزت الجمعية بالتبرع من أصحاب الخير مراكز إيواء وصلت إلى حوالي 20 شقة لتحتضن هذه الفئات المستضعفة وتوفر لها احتياجاتها الأساسية وتحميها من الأخطار التي قد تتعرض لها. وقد تخلل عمل جمعية التكافل الخيرية تقديم الرعاية الصحية والإيواء للفئات المستضعفة وتقديم الخدمات الإغاثية كالسلات الإغاثية بالتشارك مع المؤسسات الرسمية كالهيئة الهاشمية الخيرية ووزارة التنمية الاجتماعية وتآلف الخير وغيرها.

- يقول ابن خلدون في مقدمته أن الإنسان مدني بالطبع، بمعنى أنه يميل إلى الاتصال لتحقيق رغباته وحاجاته وهذا يدل على أن الإنسان لديه ميل وحب للتعامل مع الآخرين وتقديم المساعدة لهم، فالتطوع في المعاملات يتمثل بالأوقاف الخيرية وحب الناس لمساعدة الفقراء والمحتاجين والهبة التي يقدمها الفرد للآخرين رغبة في استمرار التواصل والاتصال وإشاعة المودة والمحبة بينهم. في حقيقة الأمر إن دور منظمات المجتمع المدني الفاعل في توفير مساحات آمنة للاجئين وتقديم الخدمات الإنسانسة لهم، له بالغ الأثر في إشاعة الألفة والمحبة بين الناس والتي تشكل جداراً منيعاً قادراً على مواجهة التحديات والظروف والظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات مما ينعكس إيجاباً على الأمن الإنساني ككل.

مداخلات المشاركين/ات

علاوةً على ما سبق من المتحدثين، فقد كان هناك مداخلات قيّمة تم تقديمها من قبل المستمعين/ات والمشاركين/ات في الجلسة الحوارية يمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:

- الأب بولص البقاعين:
حقيقة كلنا لنا دور مهم جداً ومسؤولية مشتركة في الحفاظ على السلم المجتمعي، وأشار الأب بولص أنه شارك في أكثر من ندوة عن الحوار والوئام وقد أثلج صدره أن المسيحيين وإخوتهم في الإيمان يتشاركون العديد من الجوامع المشتركة. إن أسبوع الوئام هو أسبوع الخير والمحبة وهذه البادرة انطلقت من الأردن الذي لطالما كان صاحب رسالة ومع أن الأردن صغير بحجمه وموارده ولكن عنده رسالة عالمية بقيادته الهاشمية وصلت أرجاء المعمورة والجوائز التي حققها جلالة الملك المعظم هي جوائز بسبب رسالة هذا البلد. في سنة 2002 بعد أن كانت هناك الهجمة على الإسلام واتهامه بالإرهاب كان الإخوة العرب المسيحيين برعاية ملكية يشاركون في مؤتمر بعوان الإرهاب لا دين له ونتج عنه العديد من الندوات والرسائل كرسالة عمان وأسبوع الوئام الذي يطرح فكرة الانسجام برغم وجود اختلافات عقائدية.

- الأستاذة أحلام المسنات:
وجدت شبكة المدن القوية للوقاية من التطرف والإرهاب، والإرهاب لا يرتبط فقط بالدين وليس له اتجاه معين فقط فيرتبط بأمور اجتماعية وسياسية واقتصادية وأشارت إلى أن السؤال اليوم هو: هل وجود أعداد كبيرة من اللاجئين يعمل على زعزعة الأمن الإنساني أو أن الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي هو سبب زعزعة الأمن الاقتصادي وزيادة العنف؟

- الأستاذ علي الصعوب:
بما يخص دور مؤسسات المجتمع المدني في توفير مساحات آمنة للاجئين هو دور إنساني لأن اللاجئ حين دخوله للبلد المستضيف يبحث عن الأمن والأمان، وبالتالي فإن دور مؤسسات المجتمع المدني هو تقديم الحماية بمفهومها الاجتماعي والنفسي والذي يتطلب أن تقوم هذه المؤسسات بالتضافر من أجل سد احتياجات اللاجئين وتوفير الأمن والأمان لهم وكل ما يحتاجونه من خدمات صحية وقانونية وإيوائية. مركز الأميرة بسمة قام بعمل تجربة اجتماعية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مع الإخوة السوريين والأردنيين تم من خلالها لمس احتياجاتهم وتحديد إذا كان هناك منهم من هو معرض للتطرف إذا ساءت به الأحوال ولم يجد الأمان الذي يبحث عنه. أوضحت هذه التجربة وجود حاجة للحد من النزاع ما بين اللاجئين والمجتمع المستضيف؛ لأن المجتمع المستضيف تأثر وبالتالي عملت بعض مؤسسات المجتمع المدني على الحد من آثار اللجوء على المجتمع المستضيف حتى لا يكون هناك تبعات اجتماعية سلبية كالمشاكل والنزاعات على فرص العمل وكسب العيش والرعاية الصحية وغيرها.

معهد
غرب آسيا وشمال أفريقيا

الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن | هاتف: ٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١+ | info@wana.jo
www.wanainstitute.org